المؤتمر الختامي "لمشروع التدريب حول الهندسة المُدنية لمدينةٍ مستدامةٍ في لبنان 2018"

بالتعاون مع:
منطقة إيل دو فرانس Ile de France
وزارة الداخلية والبلديات اللبنانية
لجنة رؤساء البلديات اللبنانية
المدن المتحدة في لبنان/ المكتب التقني للبلديات اللبنانية
المعهد العالي للعلوم التطبيقية والإقتصادية في لبنان والمعهد الوطني للفنون والمهن في فرنسا
معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي للوحدة التعليمية "إدارة وحوكمة المدن"
وبدعمٍ من وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية

المؤتمر الختامي للمشروع
يوم الثلاثاء 16 تموز/يوليو 2019 – فندق Smallville في بيروت

التقرير

السياق

ينص قانون البلديات الصادر في عام 1977 على الإطار القانوني والتشريعي الذي يرعى عمل البلديات في لبنان ويحدد نطاق صلاحياتها. تشمل الاختصاصات كل الخدمات العامة و"كل عمل ذي طابع أو منفعة عامة في النطاق البلدي" (المادة 47). وبحسب القانون تمارس البلدية ضمن النطاق المحلي كافة صلاحيات الحكومة المركزية باستثناء تلك المتعلّقة بالدفاع والأمن القومي والسياسة الخارجية.

ولكن تواجه البلديات والإتحادات البلدية على أرض الواقع الكثير من القيود وتخضع إلى حدٍّ كبيرٍ لسلطة وزارة الداخلية والبلديات التي لا تنظّم عملية تدريب موظفي البلديات. أما الموظفون في البلديات والاتحادات البلدية فعددهم قليلٌ جدّاً وهم لا يستفيدون من أي دوراتٍ تدريبيةٍ وبالتالي يصعب عليهم اكتساب المهارات اللازمة للانتقال إلى إدارة حديثة وللتصدي لتحديات التنمية والتنظيم المدني في المدن المستدامة.

حدثت ثلاث ظواهر بنيوية أولت أهميةً جديدةً لمقاربة الهندسة المدنية وأظهرت الحاجة لتجديد التدريب في هذا المجال. وهي:

- التوسع الحضري المتزايد في لبنان حيث تخطّى عدد سكان المدن ال85% بحسب احصاءات البنك الدولي.
- المدينة المستدامة التي أصبحت حالياً موجباً مدرجاً في كافة السياسات التنموية والتي ينتشر الوعي بشأنها أكثر فأكثر لدى المواطنين وصانعي القرار اللبنانيين.
- عدم تحقق اللامركزية وعدم تطور الحوكمة على أكمل وجه في المدن اللبنانية بالرغم من أن هاتين العمليتين ضروريتان.

وحرصاً على فهم هذه التطورات وتعريفها وإدارتها ولمواجهة هذه الإشكاليات، فإن البلديات والاتحادات البلدية اللبنانية والدولة اللبنانية والجهات المحرّكة الإقتصادية العاملة في مجال التخطيط المدني (العقارات، والنقل، والخدمات الحضرية الأخرى، ...) بحاجةٍ بشكلٍ متزايدٍ إلى عناصر مدرّبة. وتشكّل الهندسة المدنية تحديداً المجال الذي تعالج فيه هذه المسائل.

في هذا الصدد، تنفّذ جمعية المدن المتحدة في لبنان/ المكتب التقني للبلديات اللبنانية مشروع التدريب حول الهندسة المدنية لمدينة مستدامة في لبنان 2018، بالشراكة مع منطقة إيل دو فرانس، ووزارة الداخلية والبلديات اللبنانية، ولجنة رؤساء البلديات اللبنانية، والمعهد العالي للعلوم التطبيقية والإقتصادية في لبنان، والمعهد الوطني الفرنسي للفنون والمهن، وبدعمٍ من وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية. سمح هذا المشروع بتدريب 25 فنيّاً ومهندساً مدنياً ومعمارياً يعملون لدى البلديات أو يودّون العمل مستقبلاً في البلديات. وسمح أيضاً بتسليم أول شهادةٍ لتدريب المهندسين البلديين في لبنان وهي *شهادة الكفاءة في الهندسة المدنية لمدينة مستدامة في لبنان*.

واستُكمل هذا التدريب بثلاث مؤتمرات وزيارة تقنية سمحت بعرض معارف منطقة إيل دو فرانس ومهاراتها في مجال الهندسة المدنية، وبإرساء الأسس لإنشاء شبكةٍ مهنيةٍ للفنيين اللبنانيين والخبراء المهنيين في منطقة إيل دو فرانس – أو كياناتٍ أخرى في هذه المنطقة – في مجالات التنظيم المدني والمياه والصرف الصحي وجمع النفايات والإستفادة منها.

في هذا الإطار، نظمت جمعية المدن المتحدة في لبنان / المكتب التقني للبلديات اللبنانية المؤتمر الختامي لهذا المشروع في يوم الثلاثاء 16 تموز/يوليو 2019 في فندق Smallville في بيروت بالشراكة مع منطقة إيل دو فرانس، ووزارة الداخلية والبلديات اللبنانية، ولجنة رؤساء البلديات اللبنانية، والمعهد العالي للعلوم التطبيقية والإقتصادية في لبنان، والمعهد الوطني الفرنسي للفنون والمهن، ومعهد باسل فليحان المالي والإقتصادي، وبدعمٍ

من وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية. وشارك 50 شخصاً في هذا الحدث ومن بينهم السيدة فاتن أبو حسن المديرة العامة للإدارات والمجالس المحلية في وزارة الداخلية والبلديات، والسيدة لمياء المبيض رئيسة معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي، ومنتخبين لبنانيين ومهندسين وممثلين عن المؤسسات الوطنية، وعرضوا النتائج الكمية والنوعية للمشروع وقييموها عبر تبادل الخبرات ما بين المستفيدين. وجرت مناقشة مناهج تأسيس شبكةٍ لبنانيةٍ مشكّلةٍ من خرّيجي برنامج الهندسة المدنية لمدينة مستدامة لمتابعة هذا التدريب من خلال التبادلات والمنتديات التي تلقي الضوء على "الممارسات الفضلى" التي اعتمدتها البلديات بعد انتهاء مشروع التدريب.

المداخلات

بدأت مداخلات الجلسة الإفتتاحية بكلمةٍ ألقاها رئيس جمعية المدن المتحدة في لبنان ومدير المكتب التقني للبلديات اللبنانية الدكتور **بشير عضيمي** الذي ذكّر بدور المكتب المحوري في تعزيز قدرات البلديات في مجال اللامركزية وبدور لجنة رؤساء البلديات اللبنانية. وشدد على أهمية الشركاء وعملهم الضروري لحسن سير المشروع، وهم: منطقة إيل دو فرانس وخبرائها الذين شاركوا وساهموا في الزيارة التقنية إلى فرنسا وفي الورشة التبادلية، ومعهد باسل فليحان المالي والإقتصادي، وسفارة فرنسا بحضور السيدة إليزابيت غاي، والسيد جيروم بويسو استاذ جامعي مشارك من المعهد الوطني للفنون والمهن الذي بادر بهذا المشروع. وأكّد عضيمي نجاح هذا المشروع وأشار إلى أن عدداً كبيراً من المشاركين كانوا من الشباب وهذا خير دليلٍ أن الأجيال الجديدة مهتمةٌ جدّاً بالعمل البلدي. فضلاً عن أن هذه المبادرة شجّعت أيضاً تمثيل المرأة حيث شاركت فيها 7 مهندسات. ووضّح السيد عضيمي أن مستقبل المشروع يكمن في تشبيك المهندسين الآتين من مختلف البلديات وفي تبادل الممارسات الفضلى ما بين البلديات اللبنانية والفرنسية.

من ثم تحدث المدير المساعد للمعهد العالي للعلوم التطبيقية والاقتصادية في لبنان الدكتور **شوقي دياب** مشيراً إلى أن المعهد في لبنان ينوي الإستجابة إلى حاجات البلد عبر اقتراح تدريباتٍ مكيّفة. وذكر التدريبات الماضية المتعددة على غرار ذاك الذي نُفّذ مع المعهد الأوروبي للتعاون والتنمية (IECD) في إطار برنامج "بصيص أمل" وبتمويلٍ من الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD). يتسلّح المعهد بخبرةٍ عميقةٍ بناها منذ لحظة تأسيسه منذ 225 عاماً وأصبح اليوم عنصراً لا غنى عنه في مجال التدريب خصوصاً أنه يشارك طول باعه مع معاهد أخرى. وعبّر الدكتور دياب عن امتنانه لكل الشركاء الذي سبق وذكرهم وأثنى على الجهود التي بذلها المهندسون خلال التدريب. وختم قائلاً إن المعهد في لبنان يعمل حالياً على إطلاق شهادة الماجستير في التخطيط الحضري ما قد يشكل خطوةً تكميليةً منطقيةً لما قد تم تنفيذه حتى اليوم.

تناول رئيس اتحاد بلديات ساحل المتن الجنوبي في منطقة جبل لبنان ورئيس بلدية فرن الشباك السيد **ريمون سمعان** الكلام قائلاً إنه يعاني يومياً من نقص الموارد البشرية في منطقته، ما قد يعرقل تنفيذ الرؤية الاستراتيجية للتوسّع الحضري. لذا شجّع الاتحاد البلدي هذا المشروع وأوفد ثلاثة مهندسين تمكنوا من دراسة إعادة تخطيط بعض الأراضي في المنطقة واقتراح مشروعٍ جديدٍ لمعالجة الأراضي المحيطة بطريق الياس الهراوي السريع في فرن الشباك نظراً إلى أن نصف هذه الأراضي في حالةٍ سيئةٍ وهي مهملةٌ ومقسومةٌ ومدمّرة. وبالنسبة إليه، فإن الإشكالية واضحةٌ كامل الوضوح: كيف يمكن إعادة تنظيم هذه الأراضي التي يمنع القانون استثمارها وبالتالي إعادة إنعاش إقتصاد المنطقة وتجميل هذا الممر المحوري؟

بدأت ملحق التعاون لدى سفارة فرنسا في بيروت السيدة **إليزابيت غاي** مداخلتها بتهنئة المهندسين وموظفي المعهد العالي على حسّ المهنية المميز الذي أبدوه. وشرحت أن هذا المشروع جزءٌ لا يتجزّأ من العلاقات الفرنسية اللبنانية العريقة التي تعود إلى زمنٍ أقدم من تاريخ صدور قانون 1992 حول التعاون اللامركزي. وقالت إن هذه العلاقات سمحت بإبرام 43 اتفاقية تعاون لامركزي في كافة المناطق وعلى كل الأصعدة. وسيتبلور الطابع المتنوّع والقيّم لهذه الشراكات في خلال اللقاءات حول التعاون اللامركزي اللبناني الفرنسي في كاركاسون في 19 و20 أيلول/سبتمبر التالي. وتحظى هذه الشراكات بدعمٍ قويٍّ من صندوق الدعم المادي لعام 2018 لوزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية الذي يدعم أيضاً حاليّاً خمسة مشاريع جدد. أضافت غاي أنه، ولضمان نجاح هذه المشاريع، لا بدّ من تواجد نقطة تواصل أخرى في البلديات غير المنتخبين. ويجسّد المكتب التقني للبلديات اللبنانية نقطة التواصل الجاهدة هذه فالمكتب يؤمّن تواصلاً يوميّاً ومستمرّاً بين كل الجهات. ومن المهم أيضاً تنظيم العمل ضمن فرقٍ تقنيةٍ وخبيرةٍ وهذا ما ركّز عليه مشروع التدريب حول الهندسة المدنية. هذه الخبرة الداخلية أساسية لأنها تعطي للسلطات المحلية الفرصة لإدارة منطقتها بأفضل طريقةٍ ولتكييف الخبرة الفرنسية التي اكتسبتها وفقاً لاحتياجاتها الخاصة. على أن يواكب المنتخبون خبراءهم بعد انتهاء تدريبهم.

اغتنمت مديرة معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي السيدة **لمياء المبيض** الفرصة لتؤكد أن التنمية تبدأ أوّلاً وقبل كل شيءٍ في المدينة وأنه من الضروري أن يكون موظفو البلديات مدرّبين. إنطلاقاً من هذه القناعة، ساهم المعهد في حسن سير المشروع وتولّى وحدة تعليمية فيه. وأكّدت السيدة المبيض أنها ليست الشهادة هي الأهم بالنسبة إلى المهندسين بل المسيرة للوصول إليها. أضافت أنه يجب على السلطات المحلية السعي إلى تطبيق أهداف التنمية المستدامة وفي حال أمسى تطبيق هذه الأهداف مستحيلاً بحلول العام 2030، سينبغي العمل بشكلٍ أشدّ على صعيد التخطيط المدني المستدام. ويمثّل هذا المشروع بالتالي الخطوة الأولى لتحقيق هذا الهدف. بعد ذلك، هنّأت السيدة المبيض المشاركين وخصوصاً المهندسات منهم على اتخاذ هذه الخطوة، وعبّرت عن شرف المعهد بمشاركته في هكذا مشروع من خلال تولّيه الوحدة التعليمية كما وعن نيّته للمشاركة في مشاريع تعاونٍ أخرى قائلةً إن هذه الشراكة لم تكن لتبصر النور لو لا الدور الذي لعبه المكتب التقني للبلديات اللبنانية بشكلٍ متواصل. فالمكتب ركنٌ أساسيٌّ من أركان المشروع ويتسلّح بإرادةٍ حقيقيةٍ لمساعدة البلديات اللبنانية ولمساندتها بالرغم من كل التحديات.

اختتمت المديرة العامة للإدارات والمجالس المحلية في وزارة الداخلية والبلديات السيدة **فاتن أبو حسن** الجلسة وتحدّثت عن الصفة المستقلّة للبلديات والاتحادات البلدية التي يكرّسها القانون. إلا أن هذه الاستقلالية محدودةٌ ومقيّدةٌ بسبب قلّة الموارد المالية والبشرية. ولأن البلديات مسؤولةٌ عن تنظيم أراضيها فهي تجد نفسها في بعض الأحيان مضطرةً على الإستعانة بمكاتب خبراء خاصة. أصبح إذاً من الضروري بناء قدرات الموظفين البلديين لكي يحظوا بالخبرة الكافية لأخذ بزمام الأعمال البلدية عند الحاجة. جاء مشروع إنشاء مركز تدريب المنتخبين والموظفين البلديين ليحقق هذه الغاية. ويستجيب هذا المشروع إلى رغبة وزارة الداخلية والبلديات ولجنة رؤساء البلديات اللبنانية بتعزيز المؤسسة البلدية من خلال تدريب المنتخبين والموظفين البلديين. والمركز مؤسسةٌ فريدةٌ من نوعها مسؤولةٌ عن تدريب المعنيين وتنسيق عروض التدريب القائمة على المستوى الوطني وتنظيمها ومتابعتها وعن تقديم استجابةٍ شاملةٍ وموحّدةٍ ومستدامةٍ تماشياً مع الركيزة الثالثة من ركائز مؤتمر CEDRE الرامية إلى "مكافحة الفساد وتحديث القطاع الخاص وإدارة الأموال العامة". ستسمح هذه التدريبات للبلديات بأن تقترح من تلقاء ذاتها برامج استراتيجيةً وخطط تنظيم مدني لمواكبة التطور الحضري وتأمين الخدمات وبناء البنى التحتية مع رؤيةٍ طويلة الأمد.

أول شهادة في لبنان لتدريب المهندس البلدي

بعد اختتام الجلسة الإفتتاحية، افتتح الدكتور عضيمي الجلسة التالية المخصصة لشهادة الكفاءة ودعى ممثلي المعهد العالي للعلوم التطبيقية والاقتصادية في لبنان إلى تناول الكلمة.

تناولت رئيسة قسم الهندسة البترولية في المعهد الوطني العالي للعلوم التطبيقية والإقتصادية السيدة **ماري-تيريز أبو جودة** الكلمة وهنأت كلّ الذين حازوا على الشهادة. فهذه الشهادة هي ثمرة تدريبٍ جامعيٍّ. يقدّم المعهد جملةً من التدريبات المتنوّعة مع موادٍّ تسمح بالحصول على شهادات مختلفة الدرجات والمستويات. يكمن هدف المعهد في الاستجابة إلى احتياجات السوق اللبناني وليس من الضروري المشاركة في تدريبٍ مسبقٍ للحصول على ائتمانات (ECTS). تُعادل الشهادة ثلاثين رصيداً جامعيّاً ما يسمح بالحصول على معادلة جامعية في فرنسا، ويبقى من المهم تطوير هذه الشهادة للحصول على المزيد من الأرصدة والوصول بالتالي إلى درجة الماجستير.

شرح رئيس قسم الهندسة المدنية في المعهد الوطني العالي للعلوم التطبيقية والإقتصادية **الدكتور رواد عساف** دور المعهد قائلاً إنه المعهد الوحيد الذي يتمتع بالصلاحية لتقديم شهادةٍ باللغة الفرنسية بموجب اتفاقية مع المعهد الفرنسي. تتراوح مستويات هذه الشهادات من مستوى الباكالوريا +2 إلى مستوى البكالوريا +5 وهي معتمدة ويمكن للجميع أن يلتحق بالبرامج المتوفّرة مهما كان عمره. التقدم من شهادة كفاءة في الهندسة المدنية إلى شهادةٍ متخصصة من مستوى الماجستير قيد الدراسة مع السيد بويسو. ولكن يجب أخذ العلم أن شروط المشاركة والاعتماد تبقى أصعب من شروط الحصول على شهادة كفاءة وهذا خير دليلٍ عن جودة التدريب العالية. فالاشتراط يكفل الجودة ويسمح أوّلاً وقبل كل شيءٍ بتطوير المهارات المطلوبة في سوق العمل. لا بدّ إذاً من رؤيةٍ طويلة الأمد كما ومن رؤيةٍ للتخطيط الحضري لتقديم تدريبٍ يستجيب إلى إشكاليات المستقبل. وختم عساف منوّهاً بسلوك المشاركين السّباق الذي أضفى المتعة على التدريب وهذا بالرغم من التباين بين المشاركين الذي عقّد اختيار مضمون الوحدات التعليمية. كرر عساف مرّةً جديدةً تهانيه لكل الذين نالوا شهادة الكفاءة مؤكّداً أن كل الملاحظات ستأُخذ بعين الاعتبار خلال الدورات التدريبية المستقبلية.

استعراض الخبرة المكتسبة

أدار النقاش رئيس جمعية المدن المتحدة في لبنان ومدير المكتب التقني للبلديات اللبنانية الدكتور بشير عضيمي.

افتتح النقاش الأستاذ الجامعي المشارك من المعهد الوطني العالي للعلوم التطبيقية والإقتصادية السيد **جيروم بويسو** وشكر كل الذين ساهموا في نجاح هذا المشروع. وشدد على أهمية المقاربة المحلية والشاملة لتخطيط الأراضي. وسمح التدريب بعرض المهارات وبمزج مجتمعات مختلفة ومتباينة في ما بينها. ظهر هذا التنوع في المشاريع النهائية التي أوضحت أن التقييم هو بمرحلةٍ أساسية ولكن غالباً ما يكون مهملاً في مشاريع التخطيط. أما البيانات على الأرض فهي قليلةٌ جدّاً. أصبح بالتالي من الضروري إنتاج المعلومات الكافية قبل القيام بمشروعٍ ما لكي يتماشى ذاك المشروع وحاجات المنطقة وسكانها. وبالفعل، كانت المشاريع المقترحة ذات المستوى التصوري العالي. ودخل البعض من هذه المشاريع حيز التنفيذ ما يدّل عن أهميتها وضروريتها حتى ولو يتطلّب إنجازها سنوات متعددة فالعمل البلدي مسعاه طويلٌ. ختم بويسو معبّراً عن امتنانه ورضاه المهني لا بل الشخصي عن هذا المشروع.

شرح مهندسٌ مدنيٌّ في بلدية جونية السيد **إيلي حكيم**، ما هي ثغرات العمل البلدي موضّحاً أنها تكمن في اللامبالاة تجاه المصلحة العامة. واحتراماً للخير العام، يجب مثلاً الاستثمار بشكلٍ أكبر في أنظمة البيانات الجغرافية التي تسمح بإنتاج المعلومات عوضاً عن تنفيذ مشاريع البنى التحتية التي لا تصب في مصلحة الأكثرية. تعقّد الأعباء الإدارية عمل موظّفي البلديات. من المجدي إذاً تسهيل بعض الإجراءات لتيسير تنفيذ المشاريع الجديدة وخصوصاً تلك التي تهدف إلى مكافحة التوسع الحضري غير الشرعي وإلى إدماج المواطنين بشكلٍ أكبر. وفي ما يتعلّق بالتدريب، شكر السيد حكيم الشركاء قبل أن يؤكدّ أن التدريب حول إدارة الأموال العامة وأنظمة المعلومات الجغرافية تبقى بغاية الأهمية ويجب إيلاءها المزيد من الوقت. وبالمقابل، لربما يكون من المجدي تخفيف التركيز على تنمية المدن الأجنبية لأن ذلك لا ينطبق على السياق اللبناني. ويجوز أيضاً في التدريبات المستقبلية التطرق إلى مواضيع أخرى مثل المحافظة على الفضاء الطبيعي أو على التراث المبني، لأنها فعلاً مواضيع جديدة تصبّ مباشرةً في صميم مستقبل التخطيط المدني في لبنان. أما على صعيد التنظيم ونظراً إلى اختلاف جداول أعمال المشاركين، فمن الأفضل أن تعطى هذه الدروس بعد الظهر.

مهدّ الحديث حول تجربة المهندسين الطريق للسيدة **مارسيل مسعد** وهي مهندسة معمارية في بلدية ذوق مكايل التي عبّرت عن رأيها الخاص شارحةً أنها عملت مع السيد حكيم وآخرين على إعداد دراسةٍ عن منطقةٍ حضريةٍ مساحتها 20 هكتار شمال بلدية جبيل وهدفها إنشاء حوالي 600 وحدة سكنية للاستجابة إلى الحاجة السكانية. وكان من

الضروري أن يتضمن الفريق العامل موظّفاً من بلدية جبيل لتقييم الأرض بشكلٍ صحيحٍ. هكذا شارك الموظف خبرته مع باقي أعضاء الفريق. ولكن وبالرغم من سهولة الحوار بين أعضاء هذا الفريق الصغير إلّا أن مواصفات المهندسين كانت متشابهة جداً ولم تسمح ببناء قدراتٍ ومهاراتٍ إضافية. وضّحت السيدة مسعد أن التجربة كانت بشكلٍ عام إيجابية للغاية ولربما تزيد أهميتها بعد أكثر إذا ما كان من الممكن توسيع نطاق الفريق العامل.

حان دور رئيسة قسم هندسة المناظر الطبيعية والأراضي في الجامعة اللبنانية وعضو في نقابة المهندسين المدنيين والمعماريين في بيروت وجمعية مخططي المدن **الدكتور نينا زيدان** لأخذ الكلمة. بدأت بنقل تحيات رئيس نقابة المهندسين المدنيين والمعماريين في بيروت السيد جاد تابت قبل عرض تاريخ التخطيط الحضري في بيروت بشكلٍ موجز. شرحت أيضاً أهمية تناول موضوع التخطيط الحضري في لبنان بشكلٍ جدّي وتكلّمت عن تأسيس نقابة المهندسين المدنيين والمعماريين سنة 1942. للأسف، وبالرغم من وجود مهنيين في لبنان إلا أن التمدن يستمر من دون أي تخطيطٍ. لذا، يجب استثمار الخبرة الموجودة لتطوير نماذج مستدامةٍ على غرار نموذج المدينة الذكية Smart City. أما في ما يتعلّق بالمشروع بحد ذاته، نوّهت الدكتور زيدان بجودة المشاريع المتنوعة والتي تتطرّق إلى مشاكل حالية فتسمح بالتالي إيجاد حلول مستدامة تراعي بالوقت نفسه المبادئ الاجتماعية. شاركت الدكتور زيدان أيضاً في لجنة التحكيم ولاحظت أنه لا يولى الكثير من الاهتمام إلى الشؤون البيئية الإيكولوجية وهذا ينعكس في المشاريع المنفذة. وتوجهت إلى كل المشاركين ذاكرةً جمعية مخططي المدن (UPA) التي تأسست مؤخّراً بهدف خلق صلة وصل بين المشرّع وعالم التخطيط المدني. ويهدف بشكلٍ عام فرع جمعية التطور المدني (ADU) في لبنان الذي يشكّل جزءً من شبكةٍ عالميةٍ إلى نشر المعلومات والوعي لدى المجتمع المدني بشأن التخطيط المدني.

تناول عضو مجلس بلدية زغرتا/إهدن **السيد غسان طيون** الكلام وشرح كيف أن العديد من البلديات تجد نفسها مضطرةً على أن تخوض المرحلة الإنتقالية من الحالة الريفية إلى التمدن من دون أي مواكبة بسبب اللامركزية. لذا فمن الضروري أن يكون لها موظفين مدرّبين على التنظيم المكاني. شارك ثلاثة موظفين من بلدية زغرتا/إهدن في هذا التدريب الذي سمح لهم بتنمية مهارات التخطيط. وهنا يكمن الإبتكار لصالح لبنان أي أن تتم ترجمة الخطوط التوجيهية الأساسية التي رسمتها الخطة التوجيهية لتخطيط المناطق اللبنانية (STDAL) إلى خطط تنظيم مكاني ملموسة. وأنهى السيد طيون مداخلته مشدداً على مدى تطور سبل العمل في بلدية زغرتا/إهدن منذ نهاية المشروع. يتم التركيز الآن على الحوض والسعي إلى تقديم حلولٍ فعالةٍ لمنطقةٍ أوسع. إضافةً إلى ذلك، تأسَّس كيانٌ لإدارة مشروع الحوض وجمع أصحاب الكفاءات والرؤى المختلفة.

الآفاق المستقبلية لشبكة الموظفين المدرّبين واختتام المؤتمر

أدار الأستاذ الجامعي المشارك من المعهد الوطني العالي للعلوم التطبيقية والإقتصادية السيد جيروم بويسو هذا النقاش الذي أتاح الفرصة للتكلم عن النماذج التي من المحتمل اعتمادها لتأسيس شبكة من الموظفين المدربين وإدارتها. وأعطى الكلمة لفريق جمعية المدن المتحدة في لبنان/ المكتب التقني للبلديات اللبنانية لكي تفسّر بصورة أوضح هذه السبل.

شرحت مسؤولة عن أعمال التطوير والتنسيق في جمعية المدن المتحدة/ المكتب التقني للبلديات اللبنانية **السيدة هدى عضيمي** أن المكتب يدير أصلاً وبطبيعة الحال شبكة مكوّنة من البلديات والاتحادات البلدية التي ينضم إليها أكثرية المهندسين في هذا المشروع. يبقى الهدف الأساسي اليوم إنشاء شبكة تستجيب إلى الحاجات التي تم التعرف

إليها خلال تنفيذ هذا المشروع وخلال اجتماعات لجنة رؤساء البلديات اللبنانية. كان هذا الموضوع مكرّساً خلال حلقة عمل تشاورية لمشروع تعزيز وتنمية شبكة تواصل بين المنتخبين والفنيين البلديين في لبنان (2019-2021) في 30 من شهر نيسان الماضي ومن المفترض أن تأتي المناقشات خلال هذا المؤتمر الختامي بتوضيحاتٍ إضافية.

تكلّمت مسؤولة المشاريع في جمعية المدن المتحدة في لبنان/ المكتب التقني للبلديات اللبنانية **السيدة ميسا التنير** عن دور لجنة رؤساء البلديات اللبنانية موضّحةً أنها شبكةٌ مكونةٌ من منتخبي البلديات والاتحادات البلدية اللبنانية المنتسبة إلى منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة العالمية. وهي بالفعل همزة وصل بينها وبين الجهات المانحة لتطوير مشاريع تعاونٍ لامركزيٍّ وبالتالي إنعاش الحركة البلدية. وأبصر مشروع تعزيز وتنمية شبكة تواصل بين المنتخبين والفنيين البلديين في لبنان (2019-2021) النور بعد سلسلة من المشاريع المختلفة التي نفذت. كما وسيسمح هذا المشروع باستكمال الديناميكيات الموجودة بين البلديات اللبنانية وتبادل الخبرات مع الشركاء الفرنسيين على مستوى المنتخبين المحليين والتقنيين البلديين على حد سواء. إضافةً إلى ذلك، للمكتب التقني للبلديات اللبنانية صفحةٌ على الفيسبوك محينة يوميّاً ونشرة إخبارية متوفرة لتغطية الشبكة بأفضل طريقة ممكنة.

اغتنمت المكلفة بمشاريع في جمعية المدن المتحدة في لبنان/ المكتب التقني للبديات اللبنانية **السيدة Anissa PECHEUX** الفرصة لتذكّر أن هذا المشروع هو ثمرة التعاون القائم بين ثلاث مقاطعات فرنسية وهي الأود والسان ماريتيم والإفلين. وُضع البرنامج للسنتين الأوليين للمشروع وسيوضع البرنامج للسنة الثالثة وفقاً للملاحظات التي سيدلى بها خلال تبادلات المؤتمر الختامي. فالأهم هو تشارك التجارب للاستفادة من النتائج ولعدم هدر الوقت والطاقة، ناهيك عن التركيز على مبادئ مكتسبة أصلاً. سيركز برنامج السنة الأولى على المالية المحلية من ناحية وضع ميزانية البلدية وأيضاً حشد التمويل. وأضحت مسألة التشاور المحلي أولية لذا أُدرجت مسألة منهجية التشاور في أطر هذا المشروع. كما سبق وقيل فإن نقص البيانات والمعلومات في لبنان يقوّض البلديات، الأمر الذي شجّع إدراج سبل إنتاج المعلومات وجمعها في أطر المشروع. وهذا يعني التأكد من أن المعلومات الموجودة متوفرة لدى الأشخاص الذين يحتاجون إليها. لربما تبدو بعض المحاور ثانوية من حيث الأهمية ولكن من المهم الإدراك أنه ولبناء مشروعٍ ناجحٍ في البلديات، فلا بدّ من رؤيةٍ شاملةٍ لكل الاحتياجات التي يستجيب إليها العمل البلدي والتداعيات المحتملة على المنطقة على المدى الطويل.

سمحت الجلسة الأخيرة سؤال/جواب مناقشة بعض النقاط المتعلّقة بسبل تأسيس الشبكة وإدارتها

المهندسون مستعدّون لتنشيط هذه الشبكة انطلاقاً من تجربتهم الخاصة. لا تتوجه هذه الشبكة فقط إلى الأفراد بل إلى البلديات والاتحادات البلدية أيضاً. ويظنّ البعض أنه من الأفضل أن يديرها المكتب التقني للبلديات اللبنانية الذي تربطه علاقاتٌ متينةٌ مع الشركاء الفرنسيين وبالتالي يصبح تأثير الشبكة أقوى. علماً أن دور هذه الشبكة ليس أن

تصمم المشاريع بل أن تكون منصةً لتبادل المعلومات حول المشاريع القائمة بين البلديات لكي تستفيد من بعضها البعض ولكي تقدم النصائح إلى بعضها البعض، وهذا ما اقترحه السيد غسان طيون. تقدّم هذه المنصة أيضاً السانحة لبناء العلاقات مع البلديات الأجنبية وخصوصاً مع الشركاء الفرنسيين. شرحت الدكتور زيدان أن جمعية مخططي المدن التي تضمّ حالياً مخططين مدنيين محترفين ومهنيين. فلربما يمكن لهذه الجمعية أن تكون عضو في الشبكة. وبالرغم من أن الكثير من الأشخاص يشجعون تأسيس الشبكة ومستعدّون لتغذيتها إلا أن مناهج الحوكمة باتت غير واضحة تماماً بعد. ويمكن الاستعانة بنموذج جمعيةٍ قائمة أصلاً ليكون هذا النموذج هو المرجع لتحديد القواعد والأسس الإدارية اللازمة لإعداد الشبكة.